كتب الأحاديث المشتهرة
الزركشي وكتابه : "اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة" نموذجاً

أ. د. أعمر فطان *

ملخص البحث

من مظاهر اعتناء العلماء بعلم التخريج، تلك الأهمية التي أولوها لتخريج الأحاديث المشتهرة على الألسنة، وبيان حالها من الصحة أو الضعف أو الوضع. ولقد اعتنى العلماء بهذا الجانب اعتناء منقطع النظير. فبينما سلك بعضهم طريق بيان حال الأحاديث التي نقلها بعض القصاص على وجه الخصوص، انتدب بعضهم إلى تخريج الأحاديث المشتهرة على الألسنة باختلاف مصادرها دون الاقتصار على مصدر أو صنف واحد، فوضعوا في ذلك الكتب العديدة. ومن هؤلاء العلماء الزركشي في كتابه: "اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة"، وهو موضوع هذا البحث الذي يسعى إلى بيان أهمية الكتاب، ومنهج المؤلف فيه، خاصة وأنه أول كتاب في الأحاديث المشتهرة حسب التتبع التاريخي للكتب الموضوعة في هذا الفن الخاص من علوم الحديث.

* أستاذ مساعد في قسم الدراسات العامة بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.
البريدالإكتروني: amar.fettane@gmail.com

مقدمة

يمثل علم التخريج أحد أهم فروع علم الحديث؛ إذ هو الوسيلة الرئيسة لتحديد مواضع الأحاديث سواء في مصادرها الأصلية، أو الفرعية الثانوية، والاطلاع على كلام العلماء حولها، وبيان أحكامهم عليها صحةً، وحسناً، وضعفاً، ووضعاً. ولقد اهتم العلماء بهذا الجانب اهتماماً بالغاً، يدل على ذلك كثرة مؤلفاتهم فيه، وكلامهم عليه، وحضهم طلبة العلم على مزيد الاهتمام به؛ إذ هو يمثل الجانب التطبيقي لكافة علوم الحديث النظرية، مما يجعله الرافد الذي تلتقي عنده هذه العلوم، فيظهر من خلاله إتقان الباحث لما تعلمه من فنون الحديث وقواعده، وحسن فهمه لها، وتطبيقه إياها.

واعتناء العلماء بتخريج الحديث لم يكن مقتصراً على المصنفات الحديثية فقط؛ بل تعداه إلى المصادر الإسلامية الأخرى المتعلقة بعلوم التفسير، والعقائد، والأصول، والفقه، والسير والتواريخ، وكتب الزهد والرقائق، بل تعداه إلى كتب اللغة والأدب، والقواميس، إضافة إلى الأحاديث التي انتشرت واشتهرت بين الأطياف المختلفة للمجتمع الإسلامي. ولقد ترتب على هذا كمٌ هائل من التراث الحديثي المتعلق بالتخريج، والكثير منه لا يزال مخطوطاً إلى يومنا هذا، وبعضه في عداد المفقود، وعِلْمُنا به مقتصر على كتب التراجم التي ذكرت مؤلفيها، أو فهارس الكتب التي أوردت معلومات عنها، وفي كثير من الأحيان لا يتعدى ذلك الدلالة على عنوان الكتاب فقط.

ومن العلماء الذين أولوا لهذا الفن عنايةً خاصةً، الإمام الزركشي؛ حيث صنف في علم التخريج خمسة مؤلفات[1]، طُبع منها اثنان فقط، والبقية لا يزال

(١) وهي: تخريج أحاديث الوجيز للغزالي في الفروع، والذَّهب الإبريز في تخريج أحاديث الرافعي المسمى فتح العزيز، واللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة أو التذكرة في الأحاديث المشتهرة،

مخطوطاً أو في عداد المفقود. وموضوع هذا البحث تناول جهد الزركشي في نوع خاص من علوم التخريج، ألا وهو تخريج الأحاديث المشتهرة على الألسنة، فلقد لقي هذا الفن اهتمام خاصا من قبل المتأخرين علماء الحديث. ولقد وضع الإمام الزركشي كتابا مستقلاً في الأحاديث المشتهرة، يدل التتبع التاريخي على أنه أول كتاب مستقل في ذكر ما اشتهر من الأحاديث. والأسبقية في التأليف كما أنه فضل للمؤلف في أي فن، فإنه في الوقت نفسه مظنة عدم الاستيعاب، مما يفتح مجالا واسعا للتأليف، والاستدراك، والنقد.

ومن خلال هذا البحث، سأتناول دراسة جهد الإمام الزركشي في تخريج الأحاديث المشتهرة خاصة، اعتمادا على الكتاب الذي وضعه في هذا الفن وهو كتاب: "اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة"، معتنيا ببيان منهجه في كتابه، سواء ما تعلق بالتأليف، أو بطريقته في إيراد الأحاديث والكلام عليها.

وقبل الكلام عن الزركشي وكتابه، أود التطرق إلى مقدمات أتناول من خلالها التعريف بهذا الفن في اللغة والاصطلاح، ثم أعرج على نشأته، وأهميته، وأسباب التأليف فيه، ثم أذكر نماذج من أهم مصنفات الأحاديث المشتهرة.

المبحث الأول:

تعريف التخريج لغة واصطلاحا

لغة: فأصل كلمة التخريج يعود إلى الجذر "خَرَجَ يخرج خروجاً" وهو نقيض الدخول. ويدل على النّفاذ عن الشيء، والانفصال، والبروز، والظهور.

اصطلاحا: عرفه العلماء بعدة تعريفات منها:

والمعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر، وجزء جمع فيه طرق حديث: "من كثرت صلاته بالليل حَسُن وجهه بالنهار". ولم يطبع من هذه الكتاب إلا كتابي: "الأحاديث المشتهرة" و "المعتبر".

الأول: رواية المحدِّث الأحاديث في كتابه بأسانيده[١].

الثاني: انتقاء المحدِّث الأحاديث من كتاب، ثم روايته إياها بسنده، ثم الكلام عليها تصحيحاً أو تضعيفاً، ثم عزوها لمن رواها من أصحاب الكتب والدواوين[٢].

الثالث: هو عزو الحديث المراد تخريجه إلى مصادره الأصلية الناقلة له بأسانيده، وبيان موضعه فيها، والكلام على حاله، وحال رواته[٣].

وهذا المعنى هو أكثر شهرة واستعمالاً عند المتأخرين من العلماء، حتى استقر بينهم وأصبح عرفاً علمياً، وإذا ذكر التخريج انصرف معناه إلى هذا. وللتخريج معاني أُخَر ليس هنا محل تفصيلها، ولقد استقصى الشيخ بكر بن عبد الله أبوزيد : تلك المعاني في كتابه الخاص بهذا الفن[٤].

المبحث الثاني:
تعريف المشهور لغةً واصطلاحاً

لغة: مأخوذ من شَهَرت الأمر إذا أظهرته، والشهرة: وضوح الأمر، ومنه شهرت السيف إذا أبرزته من غِمده.

اصطلاحا: الحديث المشهور هو الحديث الذي يرويه ثلاثة من الرواة فأكثر

---

(١) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد الحضرمي، **المقدمة**، تحقيق: خليل شحادة، وسهيل زكار، (بيروت: دار الفكر، د. ط، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م)، ص٥٥٩.

(٢) السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**، دراسة وتحقيق: عبد الكريم الخضير ومحمد بن عبد الله آل فهيد، (الرياض: مكتبة دار المنهاج، ط١، ١٤١٦هـ)، ج٣، ص٣٣٠.

(٣) المناوي، محمدعبدالرؤوف بنت اجالعارفين القاهري، **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، (بيروت: دارالكتب العلمية، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤ م)، ج١، ص٢٧.

(٤) انظر: أبو زيد، بكر بن عبد الله، **التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل**، (الرياض: دار العاصمة، ط١، ١٤١٣هـ)، ص٥٤-٦٤؛ وذكر الشيخ : ثمانية عشر معنى واستعمالاً لهذا المصطلح، سواء في الميدان الحديثي، أو الفقهي، أو الأصولي، أو النحوي.

في كل طبقة من طبقات السند، ما لم يبلغ حد التواتر. مثاله: حديث: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من العباد ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى إذا لم يبق عالما اتخذ الناس رؤوسا جهالا فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا»[1].

المبحث الثالث:

تعريف المشهور غير الإصطلاحي، وذكر أنواعه وحكمه

هو ما اشتهر على الألسنة مطلقاً مما له أصل وما ليس له أصل. ويقصد به ما اشتهر على الألسنة من غير شروط تعتبر فيشمل:

أ ـ ما له إسناد واحد.

ب ـ ما له أكثر من إسناد.

ج ـ وما لا يوجد له إسناد أصلا.

ما اشتهر على الألسنة مطلقاً مما له أصل وما ليس له أصل.

أنواع المشهور غير الاصطلاحى: له أنواع كثيرة أهمها:

١ ـ مشهور بين أهل الحديث خاصة ومثاله حديث أنس: «أنه -ﷺ- قنت شهرا على رعل وذكوان»[2].

٢ ـ مشهور بين أهل الحديث والعلماء والعوام ومثاله: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده»[3].

---

(١) أخرجه البخاري، محمد بن إسماعيل، في **صحيحه**، كتاب العلم، باب كيف يقبض االعلم، ج١، ص٥٠، رقم١٠٠.

(٢) أخرجه البخاري، في **صحيحه**، كتاب المغازي، باب غزوة الرجيع، ج٤، ص١٥٠١، رقم ٣٨٦٣.

(٣) المرجع السابق، كتاب الإيمان، باب المسلم من سلم الناس من لسانه ويده، ج١، ص١٣، رقم ١٠.

٣ ـ مشهور بين الفقهاء ومثاله حديث: «أبغض الحلال عند الله الطلاق»(١).

٤ ـ مشهور بين الأصوليين ومثاله حديث: «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»(٢).

٥ـ مشهور بين النحاة ومثاله حديث: «نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه»(٣).

٦ ـ مشهور بين العامة ومثاله حديث: «العجلة من الشيطان»(٤).

حكم المشهور:

شهرة الحديث –سواء كانت شهرة اصطلاحية أو غير اصطلاحية– لا تقتضي صحته؛ بل من المشهور ما هو صحيح، ومنه الحسن والضعيف، بله والموضوع.لذلك وجب التحري في صحة الحديث ولو كان مشهورا لبيان حكمه، وتفادي أن يُنْسَبَ للنبيﷺ ما لم يقله فيكون الناقل في عداد الكاذبين.

وينفرد المشهور الاصطلاحي بأنه إن صح من ناحية السند كانت له ميزة ترجحه على العزيز والغريب.

---

(١) أخرجه أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، في **السنن**، كتاب الطلاق، باب في كراهية الطلاق، ج٢، ص٢٢٠، رقم٢١٨٠.

(٢) أخرجه ابن ماجة، محمد بن يزيد القزويني، في **السنن**، كتاب الطلاق، باب طلاق المكره والناسي، ج١، ص٦٥٩، رقم ٢٠٤٥.

(٣) حديث لا أصل له. انظر في ذلك: السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، **المقاصد الحسنةفي بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة**، تحقيق: عبد الله محمد الصديق الغماري، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ط. د.ت)، ص ٤٤٩، رقم ١٢٥٩.

(٤) أخرجه الترمذي، محمد بن عيسى السلمي، في **السنن**، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في التأني والعجلة، ج٤، ص٣٦٧، رقم ٢٠١٢.

المبحث الرابع:
نشأة هذا الفن، وأسباب ذلك

لقد ظهرت الملامح الأولى للاهتمام بالتنبيه على الأحاديث الشائعة بين أصناف المتعلمين أو الناس عموما في القرن الثاني الهجري، ونلحظ ذلك جليا من خلال بعض الإشارات التي ضمنها الإمام ابن قتيبة كتابه **"مختلف الحديث"**[1] في معرض رده على بعض الطاعنين في السنة النبوية، إذ أشار إلى بعض ما استدل به هؤلاء المنحرفون من الأحاديث التي لا تقوم بها الحجة في الدلالة على تناقض الأحاديث، فبين عوارهم وجهلهم بعلوم الحديث، وعدم قدرتهم على التمييز بين صحيح السنة ومنحولها، وضعف حجتهم أمام عمل المحدثين.

كما توجد كذلك بعض النتف لهذا النوع من علوم الحديث في كتب الأحاديث الموضوعة مما اشتهرت على ألسنة العامة، وإن كان هذا النوع من الكتب مقتصراً على الموضوع المكذوب على صاحب الشريعة -ﷺ-، والمشهور من الحديث قد لا يكون كذلك، فمنه الصحيح والحسن والمقبول والضعيف والموضوع، فشهرته ليست حجة في قبوله أو رده إلا بعد النظر في سنده ومتنه كبقية الأحاديث كما تقتضيه الصنعة الحديثية.

وتعرضت بعض كتب الفتاوى المجموعة لعدد من العلماء كفتاوى النووي المسماة **"المسائل المنثورة"**[2] إلى نتف من هذا العلم لا على وجه الاستقلال.

---

(١) انظر: ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، **تأويل مختلف الحديث**، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، (الرياض: دار ابن القيم، ط٢، ٢٠٠٩م)، ج١، ص١٦١.

(٢) انظر: النووي، محي الدين بن يحي شرف الدمشقي، **فتاوى النووي المسماة بـ"المسائل المنثورة"**، جمع وترتيب تلميذه الشيخ علاء الدين بن العطار، تحقيق: محمد الحجار، (بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط٦، ١٩٩٦م)، ص ٢٤٧؛ وما بعدها.

ومنهم من ألف كتابا مستقلا في أحاديث طائفة خاصة من الناس، كما فعل شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه "أحاديث القصاص"[١] وهم جماعة من المنشغلين بالعلم رواية دون فقه أو نظر، وإنما همهم في ذلك تكثير السامعين، والإغراب في المتون دون تمحيص أو تدقيق، فوقعوا في النهي الوارد عن النبيﷺ في النقل دون تثبت أو في الجرأة في الكذب عليه.

والذي يجب الإشارة إليه أن كتاب الزركشي هو أول كتاب مستقل في الأحاديث المشتهرة –فيما أعلم والعلم عند الله تعالى– فبعد بحثي في كتب الحديث، والتراجم، وفهارس الكتب العلمية المعتنية بالكلام على المؤلفين ومصنفاتهم، لم أجد من ذكر كتاباً يسبق كتاب مؤلفنا هذا، وإن كان الكلام على بعضها قد وجد مبثوثاً في بعض المصنفات في غير مظانه، كما أشار إليه الزركشي نفسه[٢] فيما نقله عن الحاكم[٣]. أما كمؤلف مستقل في الأحاديث المشتهرة المصطلح عليها بين أهل الفن، فكتاب الزركشي أولهااستقلالا، وكل من جاء من بعده عالة عليه في ذلك، بل بنى بعضهم كتابه على كتاب الزركشي كما فعل الحافظ السيوطي[٤]، والشيخ نجم الدين الغزي[٥].

(١) وقد طبع الكتاب عدة طبعات أحسنها الطبعة التي اعتنى بتحقيقها الشيخ محمد لطفي الصباغ، (بيروت: المكتب الإسلامي د. ط، ١٩٧٢م).

(٢) انظر: الزركشي، **اللآلىء المنثورة**، ص١٣.

(٣) انظر: المرجع السابق.

(٤) في كتابه **"الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة"**، فقد لخص كتاب الزركشي، وحذف تعليقاته، وأصله أفضل منه، وكتاب السيوطي مطبوع بعدة تحقيقات.

(٥) هو العلامة محمد بن محمد بن محمد الغزي العامري القرشى الدمشقي، أبو المكارم، نجم الدين المتوفى سنة ١٠٦١هـ، انظر في ترجمته: إسماعيل باشا، الباباني البغدادي، **هدية العارفين بأسماء**

أما عن أسباب التأليف في هذا الفن الخاص من علوم الحديث فيمكننا إجمالها فيما يلي:

إن التأليف في هذا العلم كانت له -بلا شك- أسبابه ودوافعه، ويمكننى أن أذكر بعضها فيما يلى:

١- التغير الكبير الذي عرفه المجتمع الإسلامى، عقدياً، وسياسياً، واجتماعياً؛ وظهور الكثير من الفرق، والفلسفات، والعقائد، والكل يعتمد في التنظير لفكره على النصوص الشرعية، مما جعل الكثير من العلماء ينتبهون إلى تلك الحركات الهدامة التى كانت تنخر في نسيج هذا المجتمع، عن طريق الوضع في الحديث والاختلاق، وتزوير النصوص، قصد النيل من هذا الدين وأهله، فدفعتهم غيرتهم على دين الله تعالى إلى تتبع طرق الحديث، وجمعه، ودراسته، وتحريره، حتى ينفوا عنه كذب المختلقين، وزيف الزنادقة المنحلين، ويحفظوا سنة النبى.

٢- الضعف العلمي العام الذي أصاب الأمة بعد قرون عديدة كلما تباعدت عن عصر النبوة، حتى وصلت إلى مرحلة حرجة، من فقدان الأهلية العلمية، وضعف الملكة، وخور العزائم، وتكاثر النصوص المنسوبة إلى النبىﷺ، والكتب والمصنفات الموضوعة فيها، وقلة العلماء الفطاحلة المتمكنين من هذا الفن حقاً، حتى جر ذلك بعض العلماء إلى الدعوة بغلق باب الاجتهاد، خوفاً

المؤلفين وآثار المصنفين، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د. ط، ١٩٥٥م)، ج٢، ٣٣٧؛ وكتابه هذا بعنوان: **"إتقان ما يحسن من الأخبار الدائرة على الألسن"** جمع فيه بين التذكرة للزركشي، والمقاصد الحسنة للسخاوي، والدرر المنتثرة للسيوطي؛ وقد طبع في دار الفاروق الحديثة بمصر سنة ١٤١٥هـ في مجلدين، بتحقيق: خليل بن محمد العربي، وعدد أحاديثه: ٢٤٤٤ حديثاً.

على دين الله وشرعه من التزييف والتحريف. ولكن لا يخلو زمان من قائمين بحجة الله، يجدد الله بهم معالم دينه، ويحفظ شرعه.

٣- لقد اعتمد أغلب المتفقهين في العصور المتأخرة على مصنفات محددة في علوم مختلفة من عقيدة، وتفسير، وفقه، وأصول، وغيرها من العلوم، وصرفوا همتهم نحوها للتفقه ومدارسة العلم، ولم تكن كلها في نفس المرتبة والدرجة من الصحة فيما يخص النصوص الحديثية المنقولة فيها، بحسب إحاطة مؤلفيها بعلوم السنة النبوية. لذلك نشط الكثير من العلماء إلى الاعتناء بهذه الكتب تخريجاً، وحكماً على أحاديثها، حتى ينهل منها طالبوها وهم على ثقة بما فيها.

٤- تيسير الوقوف على السنة النبوية لأفراد الأمة في مصادرها المعتمدة.

المبحث الخامس:

أهم وأشهر المصنفات في الأحاديث المشتهرة على الألسنة حسب الترتيب التاريخي

وقد صنف العلماء في الأحاديث المشتهرة كتباً عديدة منها:

١- التذكرة في الأحاديث المشتهرة لبدر الدين الزركشي المتوفى سنة (٧٩٤هـ)، وهو الكتاب قيد الدراسة.

٢- اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة، مما أَلِفَهُ الطبع، وليس له أصل في الشرع، للحافظ ابن حجر العسقلاني، المتوفى سنة (٨٥٢هـ).

٣- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي المتوفى سنة (٩٠٢هـ). وهو كتاب

جامع، وفيه من الصناعة الحديثية ما ليس في غيره، والنّكَات العلمية ما خلا منه غيره، مع التحرير والإتقان، قال ابن العماد الحنبلي: وهو أجمع من كتاب السيوطي المسمى بالدرر المنتثرة، في الأحاديث المشتهرة، وفي كل منهما ما ليس في الآخر. ولذا أصبح محط أنظار العلماء.

٤- الدُّرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة، لجلال الدين السيوطي المتوفى سنة(٩١١هـ).

٥- الغماز على اللماز لنور الدين السَّهودي المتوفى سنة (٩١١هـ).

٦- تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث، لعبد الرحمن بن علي الشيباني المشهور بابن الدّيبع المتوفى سنة(٩٤٤هـ).

٧- البدر المنير، في غريب أحاديث البشير النذير، لعبد الوهاب بن أحمد الشعراني، المتوفى سنة (٩٧٣هـ).

٨- كشف الخفاء ومزيل الإلباس فيما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس لإسماعيل بن محمد العجلوني المتوفى سنة(١١٦٢هـ).

٩- أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب لمحمد بن درويش الشهير بالحوت المتوفى سنة(١٢٧٦هـ).

١٠ - النوافح العطرة في الأحاديث المشتهرة، للقاضي محمد بن أحمد بن جار الله مشحم الصُّعدي الصنعاني، المتوفى سنة (١٢٢٣هـ).

المبحث السادس:

الزركشي وكتابه "اللآلىء المنثورة" دراسة تحليلية

لقد شغل علم التخريج حيزاً معتبراً من جهود الإمام الزركشي، فلقد خلف فيه خمسة كتب مما سيرد ذكره فيما يأتي. وهذا العدد من الكتب يمثل ثلث مؤلفاته الحديثية تقريباً، وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على تمكن الزركشي من هذا الفن، واهتمامه به، وهذا لا يتأتى إلا لمن كملت له أدواته، فإن علم التخريج يتطلب إتقان فنون الحديث المختلفة. وسأتناول في هذا المبحث التعريف بمصنفات الزركشي في هذا الفن، وإيراد ما وقفت عليه من معلومات حولها، ثم دارسة منهج المؤلف في كتبه، سواء ما تعلق بجانب التأليف، أو منهجه في التخريج والعزو، ومنهجه في الحكم على الأحاديث التي يوردها.

المطلب الأول: التعريف بكتاب "اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة"

أولاً: اسم الكتاب:

أطلق عليه مؤلفه اسم: "اللآلىء المنثورة في الأحاديث المشهورة"[1]، ويعرف أيضاً باسم آخر هو: "التذكرة في الأحاديث المشتهرة"[2]، إلا أن الأول هو الذي استعمله المؤلف، وصرح به.

---

(١) انظر: الزركشي، محمد بن بهادر بن عبد الله أبو عبد الله، **اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة أو التذكرة في الأحاديث المشتهرة**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٦م)، ص١٢.

(٢) الكتاني، **الرسالة المستطرفة**، ص١٩١-١٩٢.

ثانياً: موضوع الكتاب وريادته في هذا الفن من علوم الحديث:

تصدى الزركشي في كتابه هذا، إلى تخريج أحاديث خاصة، وهي ما تعرف بالأحاديث المشتهرة على الألسنة، وهي مما تناقله الناس، ولقد عبر المؤلف عن ذلك بقوله: " فإن من النصيحة الواجبة في الدين التنبيه على ما يشتهر بين الناس مما ألفه الطبع، وليس له أصل في الشرع"[1]. ولقد بين الزركشي أنها على ضربين:

الأول: إما أن يكون لها أصل يتعذر الوقوف عليه، لغرابة موضعه، أو لذكره في غير مظنته، وربما نفاه بعض أهل الحدث لعدم اطلاعه عليه.

الثاني: وإما أن تكون لا أصل لها البتة، فالناقل لها داخل تحت وعيد النبي ﷺ لمن كذب عليه[2].

والذي يجب الإشارة إليه أن كتاب الزركشي هو أول كتاب مستقل في الأحاديث المشتهرة -فيما أعلم والعلم عند الله تعالى- فبعد بحثي في كتب الحديث، والتراجم، وفهارس الكتب العلمية المعتنية بالكلام على المؤلفين ومصنفاتهم، لم أجد من ذكر كتاباً يسبق كتاب مؤلفنا هذا، وإن كان الكلام على بعضها قد وجد مبثوثاً في بعض المصنفات في غير مظانه، كما أشار إليه الزركشي نفسه[3] فيما نقله عن الحاكم[4]. إضافة إلى بعض الكتب التي تناولت أحاديث طائفة خاصة من الناس، كما فعل شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه "أحاديث القصاص"[5]. أما كمؤلف مستقل في الأحاديث

---

(١) الزركشي، **اللآلئ المنثورة**، ص٥.

(٢) المرجع السابق، ص٥-٦.

(٣) انظر: المرجع السابق، ص١٣.

(٤) انظر: المرجع السابق، ص١٣.

(٥) والكتاب مطبوع بتحقيق: محمد بن لطفي الصباغ، وهو نفس محقق كتاب الزركشي في الأحاديث المشتهرة، ولقد طبع الكتاب بالمكتب الإسلامي، ببيروت، ط١، سنة ١٤٠٥هـ.

المشتهرة المصطلح عليها بين أهل الفن، فكتاب الزركشي يعد الأول من نوعه، وكل من جاء من بعده عالة عليه في ذلك، بل بنى بعضهم كتابه على كتاب الزركشي كما فعل الحافظ السيوطي(١)، والشيخ نجم الدين الغزي(٢).

ثالثاً: طبعات الكتاب:

طبع الكتب مرتين، الأولى بتحقيق مصطفى عبد القادر عطا، بدار الكتب العلمية، وهي نسخة ليس لها من التحقيق العلمي إلا الاسم، فهي محشوة بالأخطاء المطبعية، والتصحيف، والتحريف، والسقط، مما يجعلها عديمة الفائدة، ومن أراد التأكد من ذلك فما عليه إلا مقارنتها بالطبعة الأخرى للكتاب، والتي تكفل بتحقيقها الدكتور محمد لطفي الصباغ، وطبعت سنة ١٩٩٧م، بالمكتب الإسلامي، ببيروت، والباحث مشهور بتحقيقاته العلمية المفيدة.

رابعاً: سبب تأليف الكتاب:

تطرق الزركشي في مقدمة كتابه إلى السبب الباعث على تأليف هذا الكتاب، حيث اطلع على مصنف في تفقيه العوام، وإنكار أمور قد اشتهرت بينهم لا أصل لها،

---

(١) في كتابه "الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة"، فقد لخص كتاب الزركشي، وحذف تعليقاته، وأصله أفضل منه، وكتاب السيوطي مطبوع بعدة تحقيقات.

(٢) هو العلامة محمد بن محمد بن محمد الغزي العامري القرشي الدمشقي، أبو المكارم، نجم الدين المتوفى سنة ١٠٦١هـ؛ وانظر في ترجمته: إسماعيل باشا، الباباني البغدادي، **هدية العارفين بأسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د. ط، ١٩٥٥م)، ج٢، ٣٣٧؛ وكتابه هذا بعنوان: **"إتقان ما يحسن من الأخبار الدائرة على الألسن"** جمع فيه بين التذكرة للزركشي، والمقاصد الحسنة للسخاوي، والدرر المنتثرة للسيوطي؛ وقد طبع في دار الفاروق الحديثة بمصر سنة ١٤١٥هـ، في مجلدين، بتحقيق: خليل بن محمد العربي، وعدد أحاديثه: ٢٤٤٤، حديثاً.

فأعجب بالفكرة، ورأى أن أهم منها تبيين الأحاديث المشتهرة على ألسنة العوام وكثير من الفقهاء الذين ضعفت ملكتهم في علم الحديث، فقال: "وقد صنف الإمام تاج الدين الفزاري[1] كتاباً في تفقيه العوام، وإنكار أمور قد اشتهرت بينهم لا أصل لها، أجاد فيها الانتقاد، وصان الشريعة أن يدخل فيها ما يخلّ بالاعتقاد، شكر الله صنعه، وأثاب جمعه. وقد رأيت ما هو أهم من ذلك: وهو تبيين الأحاديث المشتهرة على ألسنة العوام وكثير من الفقهاء الذين لا معرفة لهم بالحديث"[2].

خامساً: منهجه فيه:

سلك الزركشي في كتابه هذا منهجاً صرح عن بعض معالمه، والبعض الآخر مستنبط من عمله في كتابه، وسألخصه في النقاط الآتية:

١- بدأ المؤلف كتابه بمقدمة ذكر فيها موضوع الكتاب، والدافع إلى تأليفه، كما أشار إلى بعض المؤلفات التي شاركت كتابه في التنبيه على الأمور المشتهرة بين العوام، وإن كان كتابه متعلقاً بفن الحديث خاصة. ثم ذكر بعض الشذرات المتفرقة في كتب بعض العلماء حول الكلام على بعض الأحاديث، مورداً العديد من الأحاديث والنصوص الدالة على مقصوده[3].

٢- قسم المؤلف كتابه على الأبواب، ولقد بلغ عددها التسعة، وتفصيلها كالآتي:

---

(١) هو الإمام، العلامة، العالم، الشيختاج الدين عبدالرحمن بن سباع بن ضياءالدين أبومحمد الفزاري، شيخ الشافعية فيزمانه، توفي سنة ٦٩٠هـ؛ وانظر ترجمته في: ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي، **البداية والنهاية**، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، (مصر: دار هجر، ط١، ١٩٩٨م)، ج١٣، ص٣٨٣.

(٢) الزركشي، **اللآلىء المنثورة**، ص٥.

(٣) المرجع السابق، ص ٥-١٩.

الأول: في مااشتهرعلى ألسنتهم من أحاديث الأحكام.

الثاني: في أحاديث الحكم والآداب.

الثالث: في الزهد.

الرابع: في الطب والمنافع.

الخامس: في أبواب الفضائل.

السادس: في الأدعية والأذكار.

السابع:في القصص والأخبار.

الثامن:في الفتن.

التاسع: في أمورمنثورة.

ولقد ذكر هذا التقسيم في مقدمة من الكتاب(١).

٣- بعد المقدمة بدأ الزركشي في الكلام على الأحاديث التي أوردها في كتابه، فيذكر الحديث الأصل ثم يتبعه بكلامه، من خلال نقله للنصوص وكلام العلماء، ولقد بلغ عدد الأحاديث الأصول التي أوردها الزركشي في كتابه ٢٣٤ حديثاً، إضافة إلى الأحاديث التي يوردها خلال تخريجه، وشرحه، وتعليقه، واستدراكه، والتي فاقت العدد المذكور.

٤- يختلف كلام الزركشي على الأحاديث التي يوردها، توسعاً واختصاراً، فبينما نجده يتوسع في بعض الأحاديث والمناسبات، فيسود الصفحات المتتالية في الحديث الواحد، نجده يكتفي في بعض الأحاديث بالسطر والسطرين(٢).

(١) المرجع السابق، ص١٢.

(٢) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق، رقم٧٣-٧٤-٧٥، ص٦٩-٧٠؛ وحيث اكتفى فيها بالسطر والسطرين، بينما في رقم ١٥١، ص١١٣-١١٧، سود فيه أربع صفحات كاملة.

٥- كما اختلف كلام الزركشي على الأحاديث، كذلك اختلف عدد الأحاديث التي تناولها في كل باب، فنجد أنه أورد في الباب الأول ٣١ حديثاً، وفي الباب الثاني ٦٠ حديثاً، وفي الباب الثالث ٣٤ حديثاً، وفي الباب الرابع ٢١حديثاً، وفي الباب الخامس ٥٥ حديثاً، وفي الباب السادس ٣ أحاديث فقط، وفي الباب السابع ١٤ حديثاً، وفي الباب الثامن ٩ أحاديث، وفي الباب التاسع والأخير ٧ أحاديث.

٦- من السمات البارزة في كتاب الزركشي على صغر حجمه، تلك النقولات الكثيرة التي يضمها كتبه عن أمهات المصادر المختلفة، وكثرة موارده، وفي بعض الأحيان عن كتب لا نعلم عنها إلا ما صرح به الزركشي نفسه، مما هو حبيس بين أدراج المخطوطات، أو من المفقودات التي لم يسعف الزمان بحفظها. والذي لاحظه الباحث من خلال تصفح كتبه المختلفة أن كثرة الموارد عند الزركشي تعد ميزة أساسية ترفع من قيمة كتبه، وتسلط الضوء على الشخصية العلمية التي امتاز بها، والتنوع الفكري والمعرفي لديه. (كتاب الجامع لذكر أئمة الأمصار المزكين رواة الأخبار للحاكم مفقود انظر ص ١٣).

٧- لم يكن الزركشي مجرد ناقل في كل ما نقله، بل يتبع ذلك بشرح، أو نقد، أو استدراك، أو حكم على حديث، أو راو. وعادة ما يستعمل عبارة: "قلت" إذا ما أرد أن يدلي بدلوه[1].

٨- يورد الزركشي في بعض الأحيان بعض المسائل المتعلقة بفقه الحديث، كما فعل في الفصل التمهيدي من كتابه بعد إيراده للمقدمة، حيث تناول مسألة الراوية

(١) الزركشي، **اللآلىء المنثورة**، ص٧، ٢٧، ٢٨، ٧١.

عن بني إسرائيل وحكم ذلك، واستدل لها من الحديث وأقوال العلماء[١].

٩- لم يكن كلام الزركشي مقتصراً على جانب واحد، وإنما نجد فيه التنوع في الطرح، فيتكلم على تخريج الحديث، وبيان علله، وبعض فقهه، وبعض المسائل المتعلقة به.

١٠- نبه الزركشي في مقدمة كتابه على أن الفكرة التي انبنى عليها مقتبسة من عمل الشيخ تاج الدين الفزاري، وفي هذا لمحة لتواضع الزركشي، واعتراف لمن سبقه بالفضل.

هذه أهم الملاحظات التي لاحظتها على الزركشي من خلال دراسة كتابه، وهي تعطي صورة عن المنهج الذي سار عليه المصنف، على أني سأتكلم على جانب الصناعة الحديثية في المباحث الخاصة بها إن شاء الله تعالى.

المطلب الثاني: منهج الإمام الزركشي في تخريج الحديث وعزوه، والحكم عليه من خلال كتابه "اللآلئ المنثورة"

يمثل هذا الكتاب أنموذجاً لكتب التخريج المتوسطة، حيث تناول فيهما الزركشي تخريج جملة من الأحاديث المشتهرة. ويمكنني تلخيص منهج الزركشي في الكتاب من خلال العناصر الآتية:

١- قبل تخريجه للحديث يعتني الزركشي بترقيمه، فيقول الحديث الأول، ثم يشرع في الكلام عليه.

٢- يكتفي في تخريجه للحديث بالدلالة على المصدر فقط دون ذكر الكتاب والباب، فيقول مثلاً: أخرجه أبو داود[٢].

---

(١) المرجع السابق، ص٨-٩.

(٢) انظر على سبيل المثال: الزركشي، **اللآلئ المنثورة**، ص٢١، رقم ١، ص٢٧، رقم ٧-٢٩، رقم ٨، ص٣١، رقم ١١، ص٣٤، رقم ١٦-١٧.

٣- يذكر في بعض الأحيان سند الحديث كاملاً، وفي بعض الأحيان يذكر الراوي الأعلى فقط[١].

٤- غالباً لا يذكر كل الرواة الذي نقلوا الحديث، بل يكتفي بصحابي واحد[٢].

٥- يعتني بتخريج الحديث من مصادر مختلفة، ولكن يكتفي بالإحالة عليها دون تفصيل، فيقول مثلاً: رواه أبو داود، والنسائي، وابن ماجه عن فلان ويكتفي بذلك[٣].

٦- من الواضح في تخريج الزركشي في الكتاب أنه إذا كان الحديث مخرجاً في الصحيحين أو في أحدهما، فإنه يورد رواية الصحيحين أو أحدهما أولاً، ثم يكتفي بذلك، أو يذكر بعض المصادر الأخرى كالسنن أو الصحاح أو المسانيد، وإذا كان الحديث مخرجاً في السنن، أو بعضها أو في أحدها فإنه يبدأ بها، ثم يحيل إلى المصادر الأخرى[٤].

٧- يورد كلام العلماء في الرواة بصفة مختصرة، ويبين المصدر الذي أخذ منه[٥].

٨- يورد في بعض الأحيان كلام العلماء على العلل الواردة في الأحاديث مع بيان المصدر الذي نقل عنه[٦].

٩- ينقل كلام العلماء في الحكم على الأحاديث والرواة مع بيان المصدر[٧].

---

(١) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق، ص٢٢ رقم٣، ص٢٧، رقم٧، ص٤١، رقم ٢٨.
(٢) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق، ص٤٨، رقم٣٥، ص٤٩، رقم٣٧، ص٥١، رقم ٤٠.
(٣) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق، ص٧٩، رقم٩٢، ص٨١، رقم ٩٦.
(٤) انظر على سبيل المثال:المرجع السابق، ص ٤٨، رقم ٣٥، ص٥٦، رقم ٤٦.
(٥) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق، ص٣٤، رقم ١٦، ص٣٨، رقم ٢٤.
(٦) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق، ص٣٤، رقم١٦، ص٨٧، رقم ١٠٦.
(٧) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق، ص٤٧، رقم٣٤.

١٠- يحكم على بعض الأحاديث بالصحة أو بالحسن بعد إيراد المتابعات والشواهد، وإن كان في الأصل ضعيفاً[١].

١١- يبين أوهام بعض العلماء في أسماء الرواة[٢].

١٢- يسهم برأيه في بعض القضايا، ويستعمل كعادته عبارة "قلت"، ثم يعلق بما شاء من حكم على حديث، أو شرح لمشكل، أو بيان لمبهم، أو استدراك أو نقد، وغالباً ما تتميز تعليقاته بالاختصار[٣].

١٣- يكثر الزركشي من النقل عن المصادر المتنوعة، وهذه سمة غالبة في كتبه، حتى يحار القارئ من التنوع الكبير للمصادر التي يذكرها، والكتابان يطفحان بالأمثلة.

١٤- في بعض الأحيان يصدر تخريجه للحديث بعبارة: "له طرق كثيرة"، ثم يورد بعضها فقط[٤].

١٥- يصدر الزركشي في بعض الأحيان حكمه على الرواة، فيبين مرتبتهم من الجرح أو التعديل، ويستعمل عادة صيغة مختصرة، فيقول على سبيل المثال، فلان ضعيف، أو متروك، أو فلان لا بأس به[٥].

١٦- يعتني في بعض الأحيان بضبط أسماء الرواة، وبعض الكلمات الواردة في المتون، مع الدلالة على مصادر التوثيق[٦].

---

(١) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق، ص٢٣، رقم ٤، ص٣١، رقم ١٠.

(٢) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق، ص٣١، رقم١٠.

(٣) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق، ص٢٨، رقم ٧، ص١٠٠، رقم ١٢٩.

(٤) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق، ص٢٤، رقم ٥، ص٢٩، رقم ١٠.

(٥) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق، ص٤٧، رقم٣٤، ص١١٧، رقم ١٥١.

(٦) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق، ص٤١، رقم ٢٧، ص٥٨، رقم ٤٨، ص٦٧، رقم ٧٠، ص٧٣، رقم ٨٣.

١٧- في بعض الأحيان يذكر من روى الحديث غير الصحابي المذكور في الحديث، فيقول: "وفي الباب عن جماعة من الصحابة"، وهذا يذكر بفعل الترمذي في جامعه فإنه هو الذي عرف عنه استعمال هذه الصيغة، وألف بعضهم في ذلك كتاباً[١].

١٨- كما في أحيان قليلة ينبه على أوهام العلماء في العزو والتخريج، كأن ينسب أحد العلماء الحديث لأحد الصحيحين أول كليهما، والحديث ليس فيهما[٢].

١٩- ينبه في بعض الأحيان أيضاً على أوهام بعض العلماء في رفع الحديث ووقفه[٣].

٢٠- يتوقف الزركشي في بعض الأحاديث التي لم يجدها ويصرح بذلك، فيستعمل عبارات معينة مثل: لم أجده، أو لم أقف عليه[٤].

٢١- يورد في بعض الأحيان كلام العلماء على معنى الحديث وفقهه[٥].

٢٢- يحيل الزركشي في بعض الأحيان إلى كتبه الأخرى في التخريج، حيث يصرح بأنه توسع في تخريج الحديث في كتاب آخر ويسميه، مثاله إحالته في إيراد طرق لحديث في "اللآلئ" إلى كتابه "المعتبر"، وإحالته في المعتبر إلى "الذهب الإبريز"[٦].

---

(١) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق، ص٣٠، رقم١٠.

(٢) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق، ص٣٧، رقم ٢١، ص رقم.

(٣) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق، ص٣٨، رقم٣٣.

(٤) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق، ص٨٠، رقم ٩٥، ص٨٨، رقم ١١٠، ص١٢٦، رقم١٦٤.

(٥) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق، ص٤٥، رقم ٣٢.

(٦) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق، ص٥٠، رقم ٣٨.

٢٣- يذكر أحياناً أوهام بعض العلماء في الحكم على الحديث[١].

٢٤- ينبه على الأحاديث الموضوعة والتي لا أصل لها[٢].

الخاتمة

فبحمد الله تعالى أتيت على نهاية هذا البحث المتواضع الذي بذلت فيه جهدي قدر طاقتي، وما توفيقي إلا بالله العزيز الحكيم، ولقد وددت أن ألخص أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال النقاط الآتية:

١- لقد كان الإمام الزركشي كان سباقاً إلى فتح باب التأليف في ميدان الأحاديث المشتهرة حيث كان كتابه "التذكرة في الأحاديث المشتهرة" أول كتاب في هذا الفن من فنون الحديث، ولقد أصبح بذلك لبنة بنى عليها كل من ألف في هذا الجانب من علوم الحديث ممن جاء بعده، كالإمام ابن حجر، والسخاوي، والسيوطي.

٢- امتاز الزركشي في تناوله لفنون الحديث بجمعه بين مناهج مختلفة، منها استقراء المصادر والموارد العلمية لجمع المعلومات وتحليلها ونقدها، وتلخيص الأقوال والآراء، واستعمال أسلوب الاستفهام لتنبيه القارئ على كافة الاحتمالات، وتدريبه على مقارعة حجة الخصم. كما أنه حفظ لنا الكثير من النصوص التي

(١) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق، ص٥٧، رقم ٤٧.

(٢) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق، ص٩٧، رقم ١٢٦، وص٩٩، رقم ١٢٨، ص ١٠٢، رقم ١٣١، ص١١١، رقم ١٤٧- ١٤٨.

نقلها عن كتب الكثير منها التي لم يبق لها ذكر إلا من خلال مؤلفاته، مما يعد خدمة مميزة تبلورت من خلال جهوده تلك.

٣- امتاز الزركشي بثقافته الواسعة، واطلاعه على الكثير من الكتب والمصادر العلمية، ونلحظ ذلك جلياً في كثرة المصادر والموارد التي يرجع إليها لتأليف كتبه، وهذه ظاهرة عامة في مؤلفاته وإن صغر حجمها. إضافة إلى اطلاعه على كتب لا نعرف عنها إلا اسمها، مما ذكره في كتبه، فكان ذلك سبباً في معرفتها وإبقاء ذكرها.

٤- مما يؤاخذ على عمل الزركشي في كتابه عدم ترتيبه للمادة العلمية بطريقة الملائمة،حيث يورد الكثير من المعلومات التي تخص التخريج من إيراد للطرق والكلام عليها تصحيحاً وتضعيفاً، والكلام على الرجال، والعلل، وبيان الغريب، والمسائل الفقهية، والفوائد الأخرى، غير مراع للترتيب، فتراه مثلاً يتكلم على تخريج الحديث، ثم العلل والغريب، ثم يرجع مرة ثانية إلى التخريج مما يشوش على القارئ، فيحتاج إلى مزيد من التركيز حتى يلقف تلك الدرر.

٥- تميز كلام الزركشي في تخريج الأحاديث بكثرة النقولات عن المصادر العلمية التي توفرت لديه، فلا يخلو حديث ولا صفحة من صفحات كتبه من النقل عن العلماء. وهو يطعم ذلك في بعض الأحيان ببعض التعليقات الشخصية، أو الاستدراكات، أو الانتقادات.

٦- اعتمد الزركشي في تقديم المصادر العلمية حين تخريجه للحديث على الأصحية في كتابه "اللآلئ المنثورة"، فيقدم الصحيحين أو أحدهما على غيرهما من الكتب، أو يحيل إلى السنن الأربعة أو أحدها إذا لم يكن الحديث في

الصحيحين، وفيما عدا ذلك يحيل إلى المسانيد والمعاجم وغيرها من المصادر بحسب ما ورد الحديث فيه من الكتب. والأشهر بين العلماء استخدام الطريقة الثانية فهي الأصح والأفضل، خاصة وأن من مهام التخريج وثماره بيان صحة الحديث من عدمه، فالإحالة على كتب الصحاح يجعل الباحث والقارئ يطمئن ابتداءً على صحة الحديث وصلاحيته للاحتجاج.

٧- مما ينتقد على الزركشي أيضاً، انتقائيته في الكلام على الأحاديث والأبواب، فبينما نجده يستقصي في تخريجه لبعض الأحاديث، فإنه يختصر الكلام على البعض الآخر اختصاراً شديداً؛ مما يجعل الاستفادة منها محدودة جداً، بل في بعض الأحيان منعدمة.